أحلام المتقدمين إلى المسابقة المركزية

ازدحامات خانقة سببتها «وثيقة غير موظف» ومقترح بتقديمها للمقبولين فقط بالوظيفة

مدير عام البريد لـ«الوطن»: ٣٠٠-٥٠٠ بالمئة زاد الطلب على الوثيقة بالمحافظات.. وهناك تأثير للكهرباء

مدير مراكز خدمة المواطن بدمشق: عدد وثائق «غير موظف ولا حكم عليه» ازداد بين ٨٠ و١٠٠ بالمئة.. و١٥ تسجيلاً إلكترونياً يومياً

فادي بك الشريف

ازدحامات خانقة «متوقعة» شهدتها مراكز خدمة المواطن في المحافظات وفروع المؤسسة العامة للبريد لعل أكثرها في «اللاذقية ودمشق وطرطوس» وذلك بغاية التقدم إلى المسابقة المركزية الموعودة في وقت نشهد آلافاً مؤلفة من طالبي الوثائق مقابل أعداد غير كبيرة من الشواغر في عدد من التخصصات والفئات العلمية المطلوبة ضمن المسابقة.

ويأتي ذلك في وقت طالب فيه البعض بإمكانية طلب الوثائق فقط للمقبولين في المسابقة، على أن يتم تقديمها للمسابقة بشكل «شرطي» وفي حال تم قبولهم يستكملون الأوراق المطلوبة وخاصة ما يتعلق بوثيقة «غير موظف» وبالتالي توفير الوقت والجهد والتكاليف على أعداد كبيرة من المواطنين، إلا أن المخاوف كانت حاضرة وبددت هذا المقترح بمبررات: صعوبة تطبيق هذا الأمر على الإطلاق!

هذا ويتزامن الضغط الكبير على الوثائق في وقت أثر فيه الواقع الكهربائي على عمل العديد من مراكز البريد وخاصة في بعض الأحياء والقرى، على الرغم من اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الاحترازية على صعيد الكوات والموظفين والإنترنت «المخدم الرئيسي».

وبينما كشف مدير عام المؤسسة العامة للبريد حيان مقصود عن ازدياد الضغط على الوثائق وخاصة (غير موظف) بين ٣٠٠ و٥٠٠ بالمئة بمعدل ٥ لـ٦ أضعاف عن أيام سبقت الإعلان عن المسابقة المركزية بين مدير مراكز خدمة المواطن في دمشق لؤي علوش أن عدد طالبي الوثائق (غير موظف- لا حكم عليه) ازداد يومياً بنسبة ١٠٠ لـ٨٠ بالمئة في ١٥ مركزاً في العاصمة.

ولفت مقصود إلى أن عدد وثائق «غير الموظف» بدمشق ازداد في العاصمة من ٥٠٠ وثيقة لـ٦٠٠ وثيقة يومياً إلى ٢٥٠٠ لـ٣ آلاف، مضيفاً: لا يوجد أي مشكلة على صعيد عمل المؤسسة وخاصة أن العمل مستمر حتى الخامسة بشكل يومي، لكن هناك ازدياد في أعداد طالبي الوثائق وخاصة في عدد من المحافظات التي شهدت ضغطاً كبيراً متزايداً.

وقال: هناك تأثير لواقع الكهرباء والانقطاعات على مختلف فروع البريد في المحافظات باستثناء العاصمة، ما أخر تسليم الوثيقة في ظل العدد الكبير من المواطنين ما أدى إلى زيادة الدور، مضيفاً: الوثيقة تنجز في اليوم ذاته أو قد يطلب بعض مديري المراكز استلام الطلب وتسليم الوثيقة في اليوم الثاني (وهذا أحد الحلول)، علماً أن قلة الفيول تحول دون تشغيل المولدات لساعات كثيرة، خاصة وسط الخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسة، علماً أن كامل الكوات مغطاة بالموظفين، بحيث لا يوجد أي كوة لا يوجد فيها موظف.

ولفت إلى أن المراكز يختلف بعضها عن بعضها الآخر من حيث عدد المتقدمين، وواقع المركز، علماً أن عدد المراكز الإجمالي يتجاوز ١٠٠ مركز، مبيناً أن هناك تواصلاً مع الفروع بشكل مستمر.

وقال: إن كل مدير فرع في المحافظة هو بمنزلة مدير عام مفوض بمختلف الصلاحيات لتبسيط مختلف الإجراءات، علماً أنه تم وصل «السيرفارات» على كابل ضوئي.

من جانبه بين علوش أن مراكز الخدمة بدمشق تنفذ يومياً ١٠٠٠ وثيقة غير موظف مقارنة مع ٤٥٠ لـ٥٠٠ وثيقة خلال الفترة السابقة، بنسبة زيادة ١٠٠ بالمئة، مضيفاً: كما ازداد عدد طلبات خلاصة السجل العدلي (لا حكم عليه) من ٤٥٠ لـ٨٠٠ وثيقة يومياً بزيادة تصل إلى نحو ٨٠ بالمئة.

وأكد علوش أن الفترة الزمنية لإنجاز وثيقة غير الموظف ازدادت ١٥ دقيقة، بحيث أصبحت تصل إلى ٢٥ دقيقة مقارنة مع ١٠ دقائق خلال الفترة السابقة، علماً أن تكلفة وثيقة غير الموظف ٥٠٠ ليرة وخلاصة السجل العدلي ٩٧٠ ليرة.

وأضاف مدير مراكز خدمة المواطن: بإمكان أي طالب للوثيقة الحصول عليها بشكل إلكتروني واستلامها من أي مركز بريد أو مركز يحدد من قبله ليحصل عليها خلال ٢٤ ساعة، مبيناً أن عدد الوثائق الممنوحة إلكترونياً يصل إلى ١٥ طلباً فقط مقارنة مع ١٠ طلبات خلال الفترة السابقة.

وكان علوش نوه بالتعميم الذي أصدره وزير الداخلية إلى المراكز المعنية بمنح خلاصة السجل المدني الذي يقضي بالاستمرار بالعمل لغاية الساعة الثامنة مساء لمنح خلاصة السجل المدني بما في ذلك يوم السبت، ولاسيما أن خلاصة السجل المدني وثيقة مطلوبة للتعيين في الوظائف العامة ولسواها من المعاملات، علماً أن التعميم ساري المفعول حتى يوم الـ٣١ من الشهر الجاري.

لا يوجد منظومة أتمتة كاملة لموضوع التوظيف

مصدر في وزارة الاتصالات: إصدار وثيقة غير عامل إلكترونياً من اختصاص وزارة التنمية الإدارية

رامز محفوظ

اقترح مصدر في وزارة الاتصالات أن تقوم وزارة التنمية الإدارية باتباع الطريقة نفسها التي تتبعها وزارة التعليم العالي في تسهيل معاملات الطلاب، حيث تطلب الوثائق لهم بشكل جماعي.

وتساءل المصدر لماذا لا تقوم وزارة التنمية الإدارية بطلب وثيقة غير عامل للمتقدمين إلى المسابقة المركزية بشكل جماعي فيما بعد وتحصل من قبلهم على قيمة الوثيقة بهدف تخفيف الأعباء عنهم في ظل الازدحام الحاصل في مراكز خدمة المواطن للحصول على وثيقة غير عامل، باعتبار أنها تؤمن بتبسيط الإجراءات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار المصدر بأنه لا منظومة أتمتة كاملة لموضوع التوظيف لدى وزارة التنمية الإدارية ولو كان لديها منظومة أتمتة كاملة كان من الممكن طلب الوثائق اللازمة للتوظيف بشكل ذاتي.

وحول إمكانية الحصول على وثيقة غير عامل إلكترونياً بين المصدر أنه يستطيع المواطن التقدم للحصول على الوثيقة وهو في منزله، ولكن الوثيقة تصله عن طريق البريد أو عبر مراجعة المركز مباشرة.

وأوضح أن إمكانية الحصول على الوثيقة الكترونية لغير موظف هي من اختصاص وزارة التنمية الإدارية، وذلك يحتاج من وزارة التنمية القيام بإتمام منظومة الأتمتة الخاصة بالتوظيف.

ساعة كهرباء مقابل ٢٣ ساعة قطع في الكسوة الشرقية

مدير عام نقل الكهرباء لـ«الوطن»: ارتفاع في الطلب على الكهرباء يعادل ٣ أضعاف الوفر المتحقق من التقنين على الصناعيين

• مدير كهرباء ريف دمشق: سحب عينات والتحقق من المخالفات في حين التغذية وفق المتاح

عبد الهادي شباط

جملة من التساؤلات تدور بين الناس عن حال الكهرباء وأقلها لماذا لا يتحسن واقع الكهرباء في يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع واللذين يتزامنان مع توقف النشاط الصناعي تبعاً لبرنامج التقنين (إيقاف تغذية الكهرباء) المطبق على المنشآت الصناعية ويقول الكثير من الناس إذا كنا لا نشعر بأي أثر أو تحسن في الكهرباء في هذين اليومين أين يذهب الوفر الكهربائي المتحقق من توقف النشاط الصناعي؟

«الوطن» في متابعة لها حول الموضوع اتصلت بمدير عام مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء فواز الضاهر للرد عن هذه التساؤلات حيث بين أن حجم الوفر المتحقق من التقنين المطبق يومي الجمعة والسبت على المنشآت الصناعية لا يتجاوز ١٥٠ ميغا واط في حين ارتفع الطلب على الكهرباء والحصولات على الشبكة أكثر من ١٠٠ بالمئة وبما يعادل ٦٠٠ ميغا واط وبالتالي أن الوفر المتحقق من التقنين على الصناعيين لا يمثل أكثر من ٢٥ بالمئة من حجم الطلب المرتفع على الكهرباء وخاصة خلال الأيام الأخيرة بالتزامن مع موجة البرد الحالية.

وبين أن التقنين على المنشآت الصناعية يشمل المنشآت التي تعمل ضمن المدن والمناطق الصناعية المرخص لها مثل مدن (عدرا وحسيا والشيخ نجار وغيرها من المناطق) في حين لا يشمل التقنين المنشآت الصناعية التي تعمل خارج هذه المدن والمناطق وتحديداً الحاصلة على إعفاء كامل من التقنين لقاء تسديد قيم الكهرباء حسب التكلفة (٣٠٠ ليرة) عن كل كيلو مضافاً إليها عدداً من الرسوم المالية والمحلية لتصل قيمة الكيلو لحدود (٣٧٠ ليرة) مقدراً أن استهلاك هذه المنشآت من الكهرباء بحدود ١٠٠ ميغا واط.

وعن عدم التقنين على هذه المنشآت بين أنه طلبت إعفاء كاملاً مقابل التسديد بتعرفة الكلفة والوزارة أجازت ذلك لتمويل مشروعاتها وتمكنها من الحفاظ على تقديم الخدمة وصيانة الشبكة وحماية قطاع الكهرباء بالعموم من التراجع عن العمل.

وبالانتقال مع المدير العام إلى شكوى وجهها أهالي مدينة الكسوة الشرقية عن شبه غياب الكهرباء لديهم وأن ساعات الكهرباء لديهم لا تتعدى ساعة مقابل ٢٣ ساعة قطع اعتبر أن هذا من اختصاص شركة كهرباء ريف دمشق لأن حدود المؤسسة تنتهي بتزويد المحافظات بالكهرباء وتقدير برنامج تقنين عام لكنه يختلف عند التطبيق من مكان لآخر حسب الحالة الفنية والمعطيات الخاصة في كل منطقة لكنه أوضح أن من الكهرباء يومياً بواقع ٤٧٠ ميغا واط وبما أن موضوع الشكوى التي تقدم بها أهالي الكسوة الشرقية يشتمل على أن عدداً من المواطنين يفيدون أنه يتم استجرار محصلاتهم من الكهرباء لمصلحة بعض المنشآت الصناعية المجاورة لمنطقة الكسوة الشرقية.

اتصلت «الوطن» مع مدير عام شركة كهرباء ريف دمشق بسام المصري الذي أكد أنه سيتم التحقق من هذه الأحاديث فوراً عبر سحب بيانات لعدادات المنشآت الصناعية المطبق عليها التقنين يومي الجمعة والسبت والتأكد من استجرار أي كمية خلال هذين اليومين وفي حال ثبت وجود مخالفات سيتم اتخاذ إجراءات تشتمل على عقوبات تصل إلى حد الفصل من العمل بحق أي موظف سهل حدوث مثل هذه المخالفات مبيناً أنه بالعموم هناك سحب عينات عن طبيعة الاستجرار من معظم المنشآت الصناعية ويتم أعداد تقارير خاصة بها وأنه في ريف دمشق يجري على سحب عينات وإعداد تقرير خاصة حول ذلك.

وعن موضوع ارتفاع ساعات التقنين في هذه المنطقة (الكسوة الشرقية) لأكثر من ٢٠ ساعة في اليوم بين أن هناك حالة عالية من التعدي على الشبكة والاستجرار غير المشروع بما يسهم في رفع الحمولات على الشبكة وفرض حماية الشبكة عبر الحماية الترددية وأن طبيعة الشبكة في مثل هذه المناطق التي تعرضت للتخريب خلال السنوات الماضية مازال غير مهيء لتشغيلها بطريقة آمنة إضافة لارتفاع الطلب على الكهرباء خلال الأيام الأخيرة وارتفاع ساعات التقنين في عموم المناطق وأنه سيتم متابعة الموضوع والتحقق من ساعات التقنين المطبقة على هذه المنطقة وتغذيتها حسب المتاح من الطاقة الكهربائية.

ضعف الكهرباء يؤثر في المياه.. والحل الطاقة الشمسية للآبار

مدير مياه القنيطرة لـ«الوطن»: ٢٢٢ بئراً تعمل أغلبيتها على المازوت بسبب التقنين

القنيطرة - خالد خالد

بيّن مدير عام مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي بالقنيطرة تكليفاً وليد الدعاس أن وضع الكهرباء في قرى المحافظة أثر كثيراً وبشكل سلبي في تزويد المواطنين بمياه الشرب نظراً لضعف شدة التيار الكهربائي ما يسبب عدم إقلاع الغواطس وبالتالي عدم ضخ المياه ونقص مياه الشرب الواصلة إلى المواطنين، إضافة إلى ضعف التيار الكهربائي مع زيادة ملحوظة بعدد ساعات التقنين.

والأهم من ذلك كله حسب مدير مياه القنيطرة الانقطاع المتكرر للكهرباء في ساعات وجود الكهرباء حيث لا تتجاوز مدة الوصل ساعة من أصل ساعتين، منوهاً بكثرة الأعطال المتكررة في مخارج الكهرباء على أرض المحافظة ما يزيد عدد ساعات التقنين بشكل كبير، والذي يسبب كثرة الأعطال في التجهيزات الميكانيكية والكهربائية (غواطس- لوحات... إلخ)، موضحاً أن المؤسسة تقوم بإرواء القرى مرتين على الأقل في الأسبوع كل ذلك بسبب عدم استقرار التيار الكهربائي، علماً أنه كان يتم إرواؤها سابقاً بشكل يومي.

وأشار الدعاس إلى أن المؤسسة تقوم بتشغيل آبار المياه على الديزل (المازوت) في وحدة مياه سبينة وذلك نتيجة عدم وجود الكهرباء ويتم تشغيل عدد قليل من الآبار على الكهرباء وذلك في التجمعات التي يتوفر فيها التيار الكهربائي، أما في وحدة مياه جديدة عرطوز الفضل فوضع الكهرباء سيئ؛ ويتم تشغيل الآبار وضخ المياه على الديزل نحو ١٤-١٦ ساعة يومياً بسبب انقطاع التيار الكهربائي ويتم إرواء المواطنين مرة واحدة في الأسبوع علماً أننا في فصل الشتاء والاستهلاك قليل عند الأهالي، مبيناً أن وحدة مياه تجمع البطيحة تقوم بتشغيل الآبار على الكهرباء والديزل حسب الحاجة.

وأوضح مدير مياه القنيطرة أن الظروف التي فرضتها الكهرباء تستدعي الزيادة في طلب كميات الديزل نتيجة ضعف التيار والتقنين الطويل وكثرة الأعطال نتيجة الأحمال الكبيرة على الشبكة على أرض المحافظة والتجمعات التابعة لها على أرض ريف دمشق والتي يتم إرواؤها يوماً واحداً في الأسبوع كتجمع حجيرة والفضل.

ولفت إلى أن عدد الآبار على أرض المحافظة وفي تجمعات أبناء القنيطرة بريف دمشق والجاهزة ٢٢٢ بئراً، منها ٦٤ بئراً في وحدة مياه خان أرنبة و٢٦ بئراً في وحدة مياه الخشنية بريف القنيطرة الجنوبي و٢٢ بئراً في وحدة مياه نبع الصخر والقرى التابعة لها و٨ آبار في وحدة البطيحة و٧٤ بئراً في وحدة مياه سبينة ويتبع لها ثلاثة إحياء في سبينة وتجمعات الحسينية والذيابية وحجيرة و٢٨ بئراً في وحدة مياه جديدة الفضل وجميعها تعمل على الديزل وفي حالات قليلة ونادرة على الطاقة الكهربائية.

ولفت إلى وضع خطة للتحول إلى الطاقة البديلة، منوهاً بأنه تم وضع ٤ آبار على الطاقة الشمسية بالتنسيق مع عدد من المنظمات المانحة، مؤكداً أن تشغيل الآبار على الطاقة البديلة من المشاريع المتكاملة التي تعمل المؤسسة على تعميمها لإعادة تشغيل محطات الضخ وتوفير مياه الشرب للأهالي وتقليل مصاريف التشغيل، مشدداً على أن ضخ المياه عن طريق الطاقة الشمسية عملية اقتصادية ناجحة بامتياز بسبب قلة التكاليف للتشغيل والصيانة وتوفير الطاقة البديلة اللازمة لتشغيل المضخات لساعات كافية لتأمين احتياجات الأهالي من مياه الشرب.

وأشار إلى الجهود التي تبذلها المؤسسة في زيادة ودعم المصادر المائية لأبناء القنيطرة والتجمعات الواقعة في ريف دمشق وزيادة حصة الفرد من مياه الشرب، مضيفاً: إن شركة كهرباء القنيطرة متجاوبة بشكل كامل مع المؤسسة في تأمين وتركيب مراكز تحويل لتغذية الآبار التي يتم وضعها في الخدمة وتبقى المعاناة في ضعف شدة التيار والتقنين الطويل وكثرة الأعطال الكهربائية التي تؤثر سلباً في عمل المؤسسة وإطالة فترات تزويد المواطنين بمياه الشرب.